

طانيوس شاهين

العاميات الشعبية في لبنان
(1820- 1859)

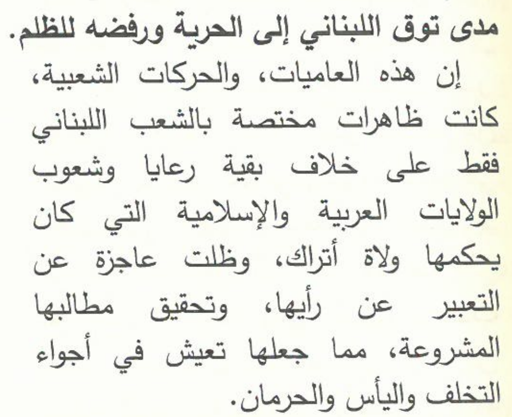
لیندا رزق*

إن الغوص في موضوع "العاميات الشعبية في لبنان: 1820-1859" هو أمر مهم، لأنه يصوّر مدى الديمقراطية المتأصلة في المجتمع اللبناني، وبخاصة في ظل نظام الإمارة والمتصرفية والإنتداب والإستقلال. فكلما شعر اللبنانيون في أية منطقة من لبنان بأن السلطة الحاكمة - مهما كانت جبارة - فإنها لن تتمكن من كمّ أفواه الشعب، حيث كان المعارضون للتدابير الحكومية، ولا سيما في ما يتعلق بفرض الضرائب غير المشروعة، يجتمعون ويعبّرون عن نقمتهم تجاه السلطة الحاكمة، ويطالبون برفع كل الضرائب عنهم، فيضطر الأمير الحاكم إلى التراجع عن تدابيره التعسفية على الشعب، وإذا لم يفعل ذلك، كان الفلاحون يلجأون إلى التمرد، والعصيان، وفي أسوأ الحالات يحملون السلاح بوجه قوات السلطة ويصطدمون معها. كل ذلك دفاعًا عن الحرية ورفع الظلم. وهذه عاميات أنطلياس الأولى، ولحفد، وأنطلياس الثانية من أكبر الشواهد على مدى توق اللبناني إلى الحرية ورفضه للظلم.

إن هذه العاميات، والحركات الشعبية، كانت ظاهرات مختصة بالشعب اللبناني فقط على خلاف بقية رعايا وشعوب الولايات العربية والإسلامية التي كان يحكمها ولاة أتراك، وظلت عاجزة عن التعبير عن رأيها، وتحقيق مطالبها المشروعة، مما جعلها تعيش في أجواء التخلف واليأس والحرمان.

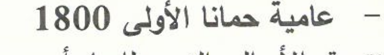
- عامية حمانا الأولى 1800

نتيجة الأموال التي طلبها أحمد باشا الجزار (1734م - 1804م) من الأمير بشير الثاني الشهابي (1767 - 1850)، ثار قسم من أهالي المتن، وخصوصًا من حمانا، وأعلنوا العصيان على الأمير بشير، مشدّدين على أنهم لن يدفعوا وحدهم



الضرائب الجديدة، وانتقدوا الطرق التعسّفيّة التي يتبعها جباة الضرائب بحق الأهالي.

أما "عامية حمانا الثانية"، فكان معظم قادتها من "المقاطعجين" الصّغار من آل حاطوم والقنطار الذين سبّبوا هذا العصيان، ثم أنزل الأمير بشير رجالًا إلى حمانا للاقتصاص منهم، وسلبوا مساكنهم، وقطعوا بعض أشجارهم، ثم غرّم رعايا المتن بأكثر من مئة ألف غرش، وبعد ذلك عاد إلى دير القمر، وأدى إلى الوزير كل الأموال التي طلبها منه[1].



- عامية حمّانا الثانية

عاد الأمير فعليًّا إلى السلطة سنة 1803 بعد استرضاء الجزّار بالأموال، وتعهده أمامه بدفع الضرائب المتراكمة عن

السنوات الأربع الماضية أثناء غيابه الفعلي عن السلطة، مع العلم ان هذا المبلغ كان الأهالي قد دفعوه أكثر من مرة في عهد الأميرين حسين وسعد الدين شهاب، وهذا ما أضرم الانتفاضة الثانية في حمّانا 1805. ذلك لأن الأمير اضطرّ أن يلجأ إلى سياسة التعسّف والظلم ضدّ الفلاحين وبعض المقاطعجيين، والشهابيين الناقمين ضدّه ليتمكن من دفع المبالغ المتوجبة للجزار. وانطلاقًا من ذلك بدأ يوسّع نفوذه إلى البقاع وعكّار وجبل عامل. وكثرت الصدامات الدمويّة بين عساكر الأمير والقوى المقاطعجية طيلة عامي 1803–1804 إلى أن مات الجزّار في هذا الوقت (1804)[2].

– عامية أنطلياس الأولى 1820

تميّزت المرحلة الثانية من حكم الأمير بشير الثاني بالنهضة العمرانية والإنمائية الشاملة، فاعتنى بشقّ الطرق وبناء الجسور، وتحسين مستوى المواصلات. أما أبرز الأمور السياسية التي حصلت في تلك الفترة، فهي عاميّة انطلياس الأولى.

ففي سنة 1819 بدأت زعامة الأمير تتلاشى عندما بدأ والي عكا عبد الله باشا يرهق الأمير بالضرائب، وفي الوقت نفسه كان يحرّض الأهالي على عدم دفع أية ضريبة جديدة غير مشروعة. عند ذلك أخذ يدرك حراجة الموقف، خاصة عندما بدأ تظهر مشاعر التململ منه في صفوف الشعب، ولم يعد يعرف من يرضي: الشعب أم الوالي؟ عند ذلك تنادى أهالي الإمارة وجاؤوا إلى مؤتمر شعبي في أنطلياس سنة 1820 دعيت "عامية انطلياس الأولى، وقرروا عدم دفع أية ضريبة جديدة وإلاّ سيعلنون العصيان. وهذه العامية أضعفت كثيرًا من معنويات الأمير[3].

– عامية لحفد 1820

إزاء تدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية إثر عامية أنطلياس الأولى، هبّ أهالي كسروان وجبيل وجبّة بشرّي لإعلان عامية ثانية في هذه البلدة تضامنًا مع الذين عقدوا عامية انطلياس دعيت "عامية لحفد"، وتبنّوا مقرراتها. فاضطر الأمير نتيجة ذلك، إلى اعتزال الحكم بعدم إعلام والي عكّا بذلك، وتوجّه إلى حوران، فتولى الحكم مكانه الأميران سلمان وحسن الشهابيّان، لكنهما فشلا في إدارة شؤون الإمارة، وعجزا عن تأدية الأموال التي تعهّدا بها لعبد الله باشا، فما كان منهما إلا أن تنازلا عن السلطة، مما أتاح المجال لبشير للعودة إلى السلطة معلّلًا النفس بالإنتقام من خصومه. لكن ما كاد يعيد تثبيت أقدامه في الحكم حتى تدهور وضعه من جديد بعد الخلاف الذي نشب بين عبد الله باشا والي عكّا ودرويش باشا والي دمشق. وبسبب انحياز الأمير إلى عبد الله على الرغم من علاقته السيئة به، ونتيجة وقوف السلطنة إلى جانب درويش باشا، اضطرّ الأمير لاعتزال السلطة، والتوجّه إلى مصر عند صديقه محمد علي باشا (1769–1849)، على أمل أن تتغيّر الأوضاع لمصلحته[4].

– الثورة الدرزية

في أواخر صيف 1837، شعر محمد علي أنه قد يضطر للتصادم مع السلطان

العثماني في أية لحظة، وأخذ يشدد على ضرورة التجنيد في جميع مناطق برّ الشام. فاستدعى محمد شريف باشا الشيخ يحيي الحمدان شيخ مشايخ حوران، للبحث معه في قضية "التجنيد" وخلال المناقشة أهانه أمام مجلس قيادته، وما ان وصل الخبر إلى زعماء الدروز حتى تنادوا لمقاومة الاحتلال المصري، وخاضوا عدة معارك ضدهم في حوران، أبرزها في: اللجاة، وبصرى الحرير، وبيت جن، وسعسع، وسوميط، وقد تكبّد المصريون خسائر فادحة.

بعد ذلك انتقلت المعارك إلى قرى دمشق الدرزية مثل: ينطا، الحلوة والغوطة. ثم انتشرت أجواء من الاضطرابات في حاصبيا ووادي التيم. وكان الأمير يحاول سرًّا مفاوضة الثوّار ومساعدتهم عن طريق تسريب مضمون الأوامر المصرية إليهم عن طريق الشيخ جرجس الدبس المكلف بارشاد المصريين إلى مواقع الثوّار. وانتهت القضية بمفاوضات أدت إلى تنازلات متبادلة من الفريقين في أواخر سنة 1839[5].

– عامية دير القمر

في 27 أيار 1840 تنادى زعماء الدروز والموارنة إلى عامية في خلوة دير القمر، وقرروا اللجوء إلى العصيان ومباشرة الثورة الفعلية، كما حذّر الزعماء أنصارهم من أي تعامل مع الحلف الحاكم. وحاول المصريون تدارك الوضع المتدهور، كما لجأ بشير إلى مفاوضات مع الثوّار عن طريق ابنه أمين، لكن دون جدوى، وانتخب رجال الثورة رئيسًا عليهم الشيخ فرنسيس الخازن الذي اتخذ لنفسه لقب "سر عسكر النصارى، وبدأ اللبنانيون يتحرشون بالمصريين، ويفتعلون معهم معارك جانبية، أو يغدرون بقواتهم في بعض الأحيان، فحصلت عدة اشتباكات في صيدا وطرابلس والحازمية وبيروت والدكوانة والبقاع، وقد تدخل كثير من الأجانب (بينهم فرنسيون) لمصلحة الثوّار، وأكد ذلك أيضًا قنصل فرنسا في بيروت بورّيه[6].

– عامية انطلياس الثانية 7 حزيران 1840

بعد انقضاء عدة أيام على عامية دير القمر، تنادى اللبنانيون من الطائفتين إلى عامية ثانية في انطلياس في 7 حزيران 1840، وقرروا على مذبح كنيسة مار الياس بشهادة الخوري اسبيريدون العرموني، الوقوف ضد الاحتلال. وبالفعل فقد انصرف اللبنانيون بعد هذا المؤتمر، إلى تتبع فلول القوات المصرية في البقاع، وانصرف الأجانب إلى التحريض على الثورة بمختلف السبل، وبدأ الإنكليز والعثمانيون يرسلون الأسلحة إلى الثوّار ابتداء من 13 تموز، وبعد قليل تسلّم الثوّار في جونية، دفعات كبيرة من الأسلحة والألبسة والأموال، ثم بدأت القطع البحريّة الإنكليزية تضرب بيروت، وما لبثت أن نزلت قوات عسكرية في جونية لمساعدة الثوّار.

يشار إلى وجود تقريرين في وزارة الخارجية الفرنسية، يفيدان بأنه في 20 حزيران 1840 حضر إلى البطريرك الماروني رسول من قبل بشير، طالبًا منه مساعدته لانقاذ الموقف، فاعتذر عن تلبية

طلبه لأسباب صحية. وأبدى قنصل فرنسا في بيروت أسفه لموقف البطريرك، وذلك في 17 تموز 1840[7].

– الثورة اللبنانية الشاملة

لم يكد المصريون يخمدون الثورة الدرزية حتى نشبت ثورة شاملة، خصوصًا بعد اضطرار إبراهيم محمد علي باشا (1789 – 1848) إلى فرض التجنيد على المسيحيين أيضًا، فشعر هؤلاء أن ذلك يهدد كيانهم، فأخذوا يراسلون الدروز سرًّا لمقاومة الاحتلال المصري. وقد غذّى الإنكليز الفتنة عن طريق دبلوماسيتهم وتبشيرهم وأموالهم، وبدأ خصوم محمد علي يشحنون الأجواء اللبنانية ضده منذ أوائل 1840، وأخذت الاشاعات المغذية للثورة بالانتشار، وأدى رجال الدين المسيحيين دورًا بارزًا في تغذية الثوّار على الرغم من دعم فرنسا للتحالف المصري – الشهابي. وتأسست جمعية لبنانية للدفاع تمثل مختلف الطوائف، وأصدرت مقررات فيها تمرد على الأوامر المصرية، ولا سيما في ما يتعلق بالتجنيد، وأبرز ما قررت هو تأسيس صندرق عام لتمويل الثورة[8].

– بداية الصدام بين اللبنانيين والمصريين

ما ان ترسخت أقدام المصريين في لبنان، حتى بدأوا يشعرون بحاجات ملحة لتغذية أوضاعهم المادية وقواتهم العسكرية، وبدأ بشير يشعر بالانتقاص من صلاحياته، وأخذ اللبنانيون يشعرون بازدواجية السلطة، وأصبح الوضع ينذر بالانفجار. وفي أواخر سنة 1834 وبداية 1835، بدأ إبراهيم يطالب بشير بتجنيد الدروز، فرفض وجهاؤهم الموضوع، خصوصًا أن مدة الخدمة الاجبارية 15 سنة. وبعد أخذ ورد سويت القضية بأن يؤخذ ألف شاب درزي فقط على أن يوضعوا في فرق خاصة بهم، فقبل محمد علي ذلك في البداية، لكنه ما لبث أن قرر تجريد الدروز من أسلحتهم، ولو اقتضى الأمر استعمال القوة، فطلب إبراهيم باشا من الأمير تنفيذ ذلك وإلا سيزحف هو على الدروز فيدمر ديارهم ويقطع أرزاقهم. عند ذلك حاول بشير اقناع الدروز بتسليم أسلحتهم، ثم توجه إبراهيم مع مجلس قيادته إلى بيت الدين للاطلاع على التدابير التي عرضها عليهم الأمير، فوافقوا عليها[9].

مال إبراهيم في ما بعد، إلى تجريد النصارى أيضا من أسلحتهم، بحجة أن اعفاءهم من الجندية يزيد من نقمة الدروز عليه، بالإضافة إلى ان كثيرًا من شباب الدروز قد تنصّروا تهربًا من الجندية.

ويشار إلى أن الإنكليز قد حاولوا زرع الفتنة بين بشير والمصريين عن طريق أحد كبار موظفي سفارتهم في الاستانة ريتشارد وود[10].

– نهاية حكم المصريين وبشير

منذ بدء الثورة كتب القائد العام للأسطول الإنكليزي إلى بشير، داعيًا إياه إلى تسليم نفسه طوعًا، مقابل جعل حكم الجبل وراثيًّا لذريته من بعده، فرفض الأمير العرض، بحجة أنه يصعب عليه التخلص من المصريين، ثم عاد وراسل الأميرال سرًّا، وأبلغه موافقته على العرض السابق بشرط

اعطائه مهلة لجمع أولاده وأحفاده من بين القوات المصرية. فوافق على منحه مهلة تنتهي في 8 تشرين الأول، لكن الأسلحة ظلت تتدفق على الثوّار الذين أخذوا يناوشون المصريين في ميروبا وجوارها والبقاع وغيرها، إلا أن المعركة الحاسمة جرت في بحرصاف بجوار بكفيا حيث هزم إبراهيم باشا وهرب إلى البقاع.

في هذه الأثناء انتهت المهلة المعطاة لبشير، فأعلن تنصيب بشير الثالث مكانه. فما كان من الأمير المعزول إلا أن قرر الاستسلام إلى الإنكليز والعثمانيين، وبدأ يجمع أمتعته وأمواله وأوراقه الخاصة، وذلك بحضور حنّا البحري أمين خزانة إبراهيم باشا الذي ما ان علم بالخبر حتى توجّه مع البحري إلى البقاع، ونفي الأمير إلى الاستانة بعد أن مكث عدة أشهر في مالطة. وبعدها تلقّى إبراهيم أمرًا من والده بمغادرة لبنان فورًا، فجمع فلول قواته وسافر عن طريق البقاع إلى مصر بعد أن عمّ الخراب في مختلف مناطق لبنان، ولم يستثنِ الأديرة والكنائس، إذ أحرق قسمًا منها مثل: مار – روكز، والمنصورية، ودير القلعة، وذبح بعض الرهبان والنساء والأطفال[11].

– حركة دير القمر وسقوط الإمارة الشهابية

أثناء وجود الأمير بشير الثاني في المنفى ظلّ يسعى لدى المراجع العليا في السلطنة للعودة إلى حكم الجبل بمختلف السبل، مستغلًا فشل سياسة خلفه بشير الثالث، ورفض سكّان الجبل – وخاصة المسيحيين منهم – للحكم العثماني المباشر الذي تجسّد بعمر باشا النمساوي (1842 – 1843).

في الوقت ذاته، انصرف ممثّلو السلطنة لاعتماد سياسة ذكية تهدف إلى التقرّب من الشعب اللبناني، وتحريضه ضد "المقاطعجيين" بحجة تخليصهم من الإبتزاز الذي كان يمارسه هؤلاء ضدّهم. وكتب سليم باشا إلى الأمير بشير الثالث كتابًا يطلب منه دفع ما يتوجّب عليه من الرسوم التي تعهّد بجمعها من الأهالي شرط ألا يرهق الشعب. إلا أن وكلاء الفلاحين رفضوا دفع الضريبة بحجة أن ممثّلي السلطة قد وعدوهم – لقاء المشاركة في عامية أنطلياس الثانية 1841 – بإعفائهم من رسوم ثلاث سنوات. وعلى الرغم من تعهّد المشايخ والأمراء بتأمين المبلغ المتوجّب عليهم، فقد أصرّ وكلاء الفلاحين على موقفهم الرافض لدفع ضرائب غير مشروعة. وهذا مما أكدّه أيضًا بشير الثالث في 16 أيلول 1841 في ردّه على سليم باشا، وينصحه باستقدام قوّات عسكرية عثمانية من عكّا وصيدا وبيروت لتجنّب حدوث قلاقل في الجبل.

إن موقف بشير الثالث هذا يثبت أن نفوذ رجال الدين أخذ يتنامى تدريجًا على حساب نفوذ المشايخ والأمراء كما لعب تجّار الحرير ومزارعو التوت ومنتجو الحرير في الجبل وخاصة في دير القمر، دورًا بارزًا في إعلان التمرّد على دفع الضريبة عبر "المقاطعجيّين" من آل نكد الذين كانوا يطمحون للعودة إلى حكم دير

القمر وعزل بشير الثالث. وهذا ما أكّده المؤرّخ طنّوس الشدياق، مؤكّدًا حتميّة الصراع بين أهل دير القمر والمشايخ النكديّين. وهذا ما حصل بالفعل بين أهالي دير القمر الموارنة وأهالي بعقلين الدروز، وأدّى إلى سقوط قتلى من الطرفين.

ما إن وصلت أنباء هذه الفتنة الدموية إلى مسامع البطريرك الماروني حتّى اتصل بالأمير بشير الثالث، وبالزعامات الدرزية وخاصة الشيخ نعمان جنبلاط والشيخين حمّود وناصيف نكد، ومشايخ آل الخازن وحبيش والدحداح، ملتمسين منهم العمل لإجراء مصالحة بين المتخاصمين، كما كتب إلى أهل دير القمر يحثّهم على قبول الصلح.

وبنتيجة هذه المساعي، حصلت مصالحة ظاهريّة بين دروز بعقلين ونصارى دير القمر. وبدأوا يراسلون سرًّا زعماءهم في لبنان ووادي التّيم وحوران للإنقضاض على الأمير بشير الثالث المنحاز إلى الموارنة وعزله نهائيًّا عن الإمارة. وبالفعل عندما جاء الأمير إلى دير القمر طلب من الزعماء الدروز موافاته إلى البلدة للبحث معهم في كثير من الأمور العالقة. فاستغلّ الزّعماء الوضع، وقدموا إلى دير القمر بأعداد ضخمة من المسلّحين، وأخذوا يتجمّعون أولًا في الحي الدّرزي في البلاد وفي جوارها أيضًا، وهجموا على أسواق دير القمر، وجرت معارك في الشوارع سقط فيها عدد كبير من القتلى. فأرسل أهالي الدير المسيحيون رسائل إلى أهالي زحلة والبطريرك الماروني والأمراء اللمعيين ومشايخ الطائفة المارونية، وقد حاول هؤلاء الزعماء وأصحاب المناصب تلبية نداء أهالي دير القمر والأمير بشير. إلا أنّ تدخّل عسكر السلطنة لمصلحة الدروز جعل المعركة تُحسَم لصالح الدروز. وتمّ عزل بشير الثالث عن حكم إمارة الجبل.

- إنتفاضة زحلة 1857- 1858

عندما عيّن الأمير بشير أحمد أبو اللمع قائمقامًا على النصارى، لقي معارضة شبه إجماعية ضدّه من قبل الطوائف المسيحية وخاصة الموارنة، وقد تحالف الإقطاعيون وخاصة آل الخازن، ضدّه لأنه حدّ من إمتيازاتهم الاقطاعية والاجتماعية، وأظهروا معارضة شديدة ضده، مما اضطره إلى أسر بعض المشايخ والمقاطعجيين لإرهاب المعارضة، لكنه فشل في محاولته. وسنة 1857 قام أهالي زحلة – وبسبب بُعد هذه المدينة عن مركز القائمقامية المسيحية – بدعم من الحلف الإقطاعي المذكور، بإعلان نوع من العصيان المدني، وانتخبوا في كلّ حي "شيخ شباب" لترؤس المتطوعين لحمل السلاح، وشيوخ شباب الأحياء انتخبوا قائدًا عليهم يُدعى "شيخ شيوخ الشباب"، وعندما لم يتراجعوا عن حركتهم، اضطر القائمقام إلى التوجّه شخصيًّا إلى تلك البلدة لضبط الوضع. وما كادت تهدأ الحال، وبعد سقوط عدة قتلى، حتى انتقلت الشرارة إلى كسروان.

- حركة طانيوس شاهين

1- جذور هذه الحركة:

تُعدّ حركة طانيوس شاهين أول إنتفاضة شعبية منظمة ضد رجال الإقطاع، لكن قبل

الدخول في التفاصيل، لا بدّ من ذكر الأسباب التي أدت لنشوبها سنة 1858.

إذا حاولنا العودة إلى جذور عامية كسروان يجب العودة إلى سنة 1854 حيث عُيّن الأمير بشير أحمد أبو اللمع قائمقاما على النصارى بموافقة بريطانيا وفرنسا، فحكم بقوة، وأظهر دقة في تسيير شؤون الإدارة، إلا أنه لقي معارضة عفوية شبه إجماعية ضده. فالموارنة شكّوا في دينه لأنه درزي المولد، والأرثوذكس طمحوا إلى تعيين قائمقام من طائفتهم، ومشايخ آل الخازن رأوا في سلوكه حدًا من تصرّفاتهم وامتيازاتهم. وقد تنبّه هؤلاء لخطره عليهم فتحالف الخوازنة والحبيشيون وبعض رجال الإقطاع الماروني ضد القائمقام، وأظهروا معارضة شديدة له، مما اضطر هذا الأخير على أسر بعض أفراد منهم سنة 1855 و1856. وفي 1857 قام أهالي زحلة بتحريض من التحالف الإقطاعي المذكور بنوع من التمرّد على القائمقام، وانتخبوا "شيخ شباب" لهم، مما أرغم القائمقام على ضبط الموقف في تلك البلدة بنفسه. ثم انتقلت العدوى إلى مناطق مختلفة من كسروان، لكن بهدف مغاير، إذ قام الفلاحون بحركة تمرّد ضد مشايخهم في غزير (ضد آل حبيش)، وانتخبوا عليهم "شيخ شباب" لترؤس حركتهم، واصطدموا مع أنصار الإقطاعيين، فاستغل القائمقام الوضع وحاول إضعاف الطرفين، وسعى الإقطاعيون بالمقابل، إلى إزاحة الحاكم، والمجيء ببديل له هو بشير عساف أبي اللمع. وعندما حلّ ربيع 1858 بدأت حركة الفلاحين تأخذ طابعًا خطيرًا في حين كان الحلف الإقطاعي يسعى إلى حشد الأنصار، والقيام بالتظاهرات ضد القائمقام.

لقد ساعد الإقطاعيون الفلاحين في البداية ظنًّا منهم أنهم ينظمون صفوفهم لمعارضة بشير أحمد، ولم ينتبهوا إلى حقيقة الواقع إلا في نهاية صيف 1858، عندما دعا أهالي عجلتون مشايخهم لعرض مطالبهم عليهم مظهرين لهم كل حسن نية. غير أن المشايخ لبّوا الدعوة، لكنهم رفضوا المطالب، وأخذوا يتشدّدون في معاملتهم للفلاحين العاملين في خدمتهم، فما كان من "شيوخ الشباب" إلا أن نظموا صفوفهم وهاجموا بعض الإقطاعيين في تلك البلدة، واعتدوا على بعضهم بالضرب، واضطر البعض الآخر للهرب إلى مناطق مختلفة[12].

2- نجاح ثورة الفلاحين

حاول المشايخ والإقطاعيون تنظيم الصفوف لمجابهة الموقف المتدهور، فلم يفلحوا، كما فشلوا في استقطاب الإقطاعيين في المناطق المسيحية الأخرى، وعندما يئسوا وجّهوا أنظارهم نحو الزعامات الدرزية (جنبلاط تلحوق وغيرهم) فباءت محاولاتهم بالفشل. عند ذلك فكروا باستدرار عطف الفلاحين، ورضخوا لمطالبهم، غير أن هؤلاء فرضوا شروطًا تعجيزية جديدة، فوصلت المفاوضات إلى الطريق المسدود، وأصبح الوضع ينذر بالإنفجار. وفي هذه الأثناء استقال "شيخ شباب" عجلتون (قائد حركة الفلاحين) صالح صغير، فاختار الفلاحون بدلًا منه طانيوس شاهين من ريفون الذي كان يعمل بيطارا، وقد اشتهر

بشراسة أخلاقه ونزعته إلى العنف. ولم يمض وقت طويل حتى بدأ يحظى بثقة متزايدة في صفوف الشعب، وأصبح يخاطب المشايخ بلهجة قاسية ومن مركز قوة. وفي كانون الثاني 1859 شعر الخوازنة وحلفاؤهم بالخطر المتزايد، وحاولوا الاستنجاد بخورشيد باشا والي بيروت، فما كان من رجال الثورة إلا أن اعتبروا أسيادهم متواطئين مع السلطنة لتخريب كسروان، فقرروا طرد آل الخازن في كل المناطق، وطردوهم من بيوتهم، فقتل بعضهم، واعتدي على البعض الآخر، ولم ينجُ إلا القليل منهم دون أن يهبّ أحد لمساعدتهم، وتبين فيما بعد أن السلطنة وفرنسا تؤيدان حركة شاهين، وكذلك البطريرك الماروني بولس مسعد، وكثير من رجال الإكليروس الماروني. وصار طانيوس شاهين يصدر قراراته باسم "الجمهورية اللبنانية"[13].

3- دور بكركي في حركة الفلاحين

نظرًا لتفاقم حركة الفلاحين في كسروان، تقدم مشايخ آل الخازن بطلب إلى خورشيد باشا يلتمسون فيه ارسال حملة إلى كسروان لاعادتهم إلى ديارهم ووقف التعدي عنهم، فأمر الباشا المذكور بإرسال فرقة من مئتي جندي عثماني على الفور بقيادة وصفي أفندي، ووصلت إلى جونيه لتنطلق منها إلى مختلف مناطق كسروان، فأخذ الأهالي يقرعون الأجراس حزنًا، ويتقاطرون بأسلحتهم إلى جونيه، فخشي وصفي أفندي العاقبة، وانسحب مع قواته إلى بيروت. وعلى الفور اجتمع البطريرك مسعد مع مجلس المطارنة والأعيان ووجهوا كتابًا إلى ممثلي الدول الكبرى وخورشيد باشا في بيروت، وحذروا فيه من دخول كسروان دون موافقة مجلس قائمقامية النصارى بغية المحافظة على "نظام الجبل". فتراجع خورشيد باشا عن رأيه وارتاح طانيوس شاهين الذي قرر طرد بيت الخازن من كسروان، ومصادرة غلالهم ومواسمهم، وأخذ يجمع محاصيلهم ويضعها في بيته، وفي ربيع سنة 1859 وضع في كل قرية من كسروان مندوبين عنه لجمع محاصيل الحرير من أملاك آل الخازن، لأنه الموسم الأساسي في البلاد. ودفع به الطمع الى التصرف بمحاصيل المشايخ على هواه مما اثار نقمة الفلاحين الذين كانوا يحصلون من بيت الخازن أكثر مما صاروا يحصلون عليه من شاهين. ولم يكتف بذلك إنما أخذ يسعى مع قنصل فرنسا في بيروت، لتعيينه قائمقاما على النصارى، أو تعيين ابن أخته يعقوب سعاده في هذا المنصب، فغضب القائمقام بشير أحمد من تصرفاته، كذلك البطريرك مسعد، إلا ان شاهين تجاوز هاتين الشخصيتين، وأعلن قيام "جمهورية عموم كسروان"، وهدّد البطريرك بأنه إذ ما عارض خطوته هذه، فسيعلن اعتناقه المذهب البروتستانتي مع أنصاره.

ازاء هذا التقلب استدعى البطريرك قائد الثورة إلى بكركي، ليطلب منه مغادرة كسروان حفاظًا على الأمن والسلام، فحضر لكنه رفض تلبية نصيحة البطريرك الذي أخذ يكرر عليه النصيحة، محذرًا إياه من العواقب الوخيمة للثورة، لكنه لم يلفح. وأخذ المسيحيون شمالي نهر إبراهيم يتضامنون

مع الزعامات التقليدية وعلى رأسها يوسف كرم، حيث عُقد في البترون اجتماع برئاسة كرم، وقرروا التصدي لكل محاولة تستهدف شقّ الصف المسيحي. ووضع يوسف كرم نفسه بتصرف البطريرك لانقاذ البلاد، علمًا بأن آل الخازن عندما غادروا كسروان، وضعوا لهم ثلاثة وكلاء في بيروت للدفاع عن حقوقهم وإدارة شؤونهم، وأصبحت حالتهم المادية سيئة. فأخذت الاغراءات تتوالى عليهم لتغيير دينهم، وخاصة من قبل شيخ الإسلام في استانبول، وذلك مقابل منحهم اقطاعًا كبيرًا في "البقاع العزيزي" فرفضوا، كما رفضوا عرضًا باعتناق المذهب البروتستانتي لقاء مغريات كثيرة، فأثارت هذه الأخبار عطفًا على آل الخازن من قبل الفلاحين وبعض رجال الثورة، وفتح يوسف كرم مناطق نفوذه لاستقبال المشايخ وسكن معظمهم في جبيل وبلاد الزاوية[14].

لقد تخلّى البطريرك مسعد ومعه الاكليروس الماروني عن طانيوس شاهين، كما تذمر منه الأهالي بسبب زيادته الضرائب، ثم وقعت أحداث الفتن الطائفية عام 1860، وقيل إن من أهم أسبابها مراسلات "جمهورية عموم كسروان" إلى فلاحي الشوف للتمرد على الزعامات الدرزية، ولما فعلوا ذلك لم يتدخل شاهين لنجدتهم. وحين تهجّر نصارى الشوف وهربوا إلى كسروان، لم يقدم لهم أية مساعدة مادية رغم وعده لهم بإرجاعهم إلى منازلهم. ولما حضر فؤاد باشا من الاستانة سنة 1860 كلف يوسف كرم بقائمقامية النصارى، فاتخذ مقره في اسكلة جونيه، وتدخل كرم وطوبيا عون مطران بيروت والمطران حنا البنديني أو يوحنا حبيب وطالبوا شاهين بعودة آل الخازن إلى كسروان.

وفي 29 تموز 1860 تحرر صك رجوع آل الخازن الى كسروان وذلك بخط المطران يوحنا حبيب، ولا يزال محفوظًا في ملفه لدى الآباء المرسلين اللبنانيين حتى الآن[15].

- نهاية حركة طانيوس شاهين

غير ان نجاح طانيوس شاهين قد أخذ يتحول، إلى عامل تفجير، لأن العدوى بدأت تظهر في القائمقامية الدرزية، متخذة طابعًا خطيرًا كون شركاء الدروز هناك هم من الدروز والمسيحيين، وبينهم عداوات عميقة بسبب الأحداث الماضية، وتدارك مشايخ الدروز الأمر عن طريق تحذير الفلاحين الدروز من التعامل مع النصارى.

ومما قوى حجتهم انه في أواخر صيف 1859 وقع اشتباك مسلح بين النصارى والدروز في بيت مري، مما قوى التفاف الدروز حول زعمائهم، وأخذت تلوح في الآفاق مظاهر إعادة بعث الأحقاد بين الجميع، وانصرف كل فريق إلى تعبئة أنصاره نفسيًا وعسكريًّا، وبدأت تحدث مناوشات متفرقة بين الحين والآخر إلى أن حلّت سنة 1860 وحلّت معها كارثة لم يعرف لها لبنان مثيلا في تاريخه[16].

ونظرًا للدور الذي لعبته بكركي في هذا المجال، لا بدّ من افراد فقرة خاصة بأثر البطريركية المارونية في اشتداد هذه الثورة.

– حركة 1860 ونشوب الأحداث الطائفية

جاءت هذه المأساة نتيجة طبيعية لما حصل في السابق من حوادث طائفية واجتماعية، بفعل قصر نظر قادة الطرفين، بالاضافة إلى التحريض الأوروبي، والتغاضي العثماني عما يجري، لتظل المشكلة اللبنانية ورقة مساومة في يد السلطنة. فما أبرز ما حصل في تلك السنة؟

بدأت الفتنة في نيسان، وأخذت نيرانها تمتد حتى نهاية شهر تموز لتشمل معظم القرى الشوفية، ولم تمض أسابيع قليلة حتى احرقت أكثر من ستين قرية من قرى المتن والشوف، وسقط القتلى بالعشرات والمئات، والجيش التركي كان يحرض على ذلك بشكل غير مباشر، ولم يحاول حماية الهاربين من الموت أمام التعديات المختلفة من قبل خصومهم الذين يتتبعون خطاهم[17].

نجت منطقة كسروان تقريبًا من هذه الكارثة، غير ان بعض أهاليها– بالاضافة إلى أهالي المناطق المسيحية الشمالية– قد شكلوا فرقتين لمساعدة اخوانهم في القائمقامية الجنوبية والمتن برئاسة يوسف كرم وطانيوس شاهين، إلا ان تركيا وفرنسا تمكنتا، بالوسائل الدبلوماسية والعسكرية من منع وصول هذه المساعدة، ولم تنفع أعمال التحريض التي قام بها رجال الدين المسيحيون في هذا المجال. وبعد ذلك انتقلت الثورة إلى مختلف المدن والمناطق مثل دير القمر وجزين وحاصبيا وراشيا وزحلة، ثم امتدت إلى دمشق حيث سقط 10 آلاف قتيل. غير ان مروءة الأمير عبد القادر الجزائري قد حدّت كثيرًا من الكارثة، وكانت الحصيلة من هذه الحوادث عشرات الآلاف من الضحايا[18].

– مساعي التهدئة

ازاء هذا الواقع المفجع تنادت الدول الأوروبية وتركيا إلى التدخل العسكري لوقف المجازر في لبنان، غير ان الجميع تلكأوا عن التنفذ ما عدا فرنسا التي أرسلت قوة عسكرية بحرية مؤلفة من سبعة آلاف جندي بقيادة الجنرال بوفور دي توبول، ووصلت إلى بيروت في آب 1860. غير ان فؤاد باشا وزير الخارجية التركية قدِم قبل وصول الحملة لتطويق أي مكسب يمكن أن تحققه، وأخذ على الفور يعاقب الموظفين والجنود الأتراك المتواطئين، ويُعدم المشتركين والمحرضين في لبنان وسوريا، وكافأ عبد القادر الجزائري على موقفه المشرّف، ثم شكل لجنة تحقيق دولية لتحديد المسؤوليات وتقدير الأضرار والخسائر، ودرس وسائل التعويض على المتضررين، وترأس هو شخصيًّا اللجنة المذكورة، فتمكن من امتصاص النقمة نسبيًّا، وأخذ يدير الاجتماعات بمهارة فائقة لمصلحة بلاده، معتمدًا على التأجيل والمماطلة وعناصر التناقض بين أعضاء اللجنة، ما أفقدها فاعليتها، وأبرزها بين موقفي فرنسا وبريطانيا. وبعد وقت قصير ضاعت اللجنة في متاهات التحقيق، وخاصة بسبب عدم وجود اثباتات وبينات وشهود على التهم المنسوبة إلى أصحابها، مما برأ معظمهم، وأتاح للكثيرين منهم مجالات الهرب، ولم

تنفذ الأحكام إلا بعدد قليل جدًا من المتهمين والمشتركين في تلك الحوادث الدامية، وبقي أمر التعويضات رمزيًّا جدًا.

بعد ذلك بدأ أعضاء اللجنة يبحثون بالنظام البديل للبنان، وبالشخص المؤهل للحكم، فطرح أسماء الأمير مجيد حفيد بشير، ويوسف كرم. وبعد أخذ ورد دام أكثر من سنة بين أعضاء اللجنة، تم الاتفاق على نظام جديد للبنان صدر سنة 1861 (9 حزيران) عُرف بِ"نظام المتصرفية[19]".

وكان أول متصرف على جبل لبنان هو داود باشا الأرمني (1861–1864) وهذا التعيين أحدث صدمة ليوسف بك كرم الذي كان يطمح هو شخصيًّا إلى حكم الجبل، رافعًا شعار "الحكم الوطني" في لبنان.

– ثورة يوسف بك كرم المطالب بالحكم الوطني

في صيف سنة 1864 ذهب داود باشا إلى الأستانة بسبب إنتهاء ولايته، فجدد له في 6 أيلول لمدة خمس سنوات بعد موافقة "الدول"، وبعد إجراء بعض التعديلات على القانون الأساسي، عاد إلى لبنان في نهاية الصيف، واستقبل بالترحاب نظرًا لما قام به من أعمال خيّرة، لكنه فوجئ بعودة يوسف كرم من استانبول بعدما رفض كل العروض التي قدمت له في الأستانة لقبول وظيفة هناك، وقد وصل إلى طرابلس في 12 تشرين الأول من السنة نفسها، وما إن وصل إليها حتى زحفت وفود المؤيدين له بمن فيهم الدروز، ما أدخل الريبة إلى قلب المتصرّف، فشكا أمره إلى قنصل فرنسا والبطريرك الماروني، فتدخلا ونالا وعدًا من كرم بالإخلاد إلى السكينة، وارتاح داود باشا لذلك ومنح خصمه الأمان.

ظلّ أنصار كرم يستخفون بالدولة وسلطتها، واشتبكوا مع قوات المتصرّف في أماكن مختلفة، ما جعل المتصرف يعتبر ذلك انتقاصًا من قيمته، فسافر سنة 1865 إلى استانبول وأقنع السلطنة هناك بأن أوضاع لبنان لن تستقر إلا بالقضاء على كرم، فأعطوه قوة من 500 جندي نقلت على ظهر باخرة عثمانية (وضع عليها للتمويه اسم "لبنان")، فنقل داود باشا مقرّه الشتوي من بعبدا إلى جونية بغية التحرش بكرم، واصطحب معه الجنود العثمانيين، بالإضافة إلى قوات عثمانية استقدمها من الولايات المجاورة، وهذا ما دفع بزعماء الموارنة بما فيهم البطريرك إلى الاحتجاج لدى المتصرّف والسلطنة، لكن دون جدوى. وعندما استقر داود باشا في تلك المدينة أرسل فرقة لجمع الضرائب من منطقة كرم بالقوة والقساوة، مما دفع هذا الأخير إلى حماية أنصاره، لكن داود باشا وجه فرقة عثمانية اجتاحت إهدن، فنهبت وحرقت دار كرم في غيابه، فدفع هذا العمل الاستفزازي الزغرتاوين إلى القيام بعمل ثأري، وألفوا عصابة نزلت إلى بيروت، وكمنت للمتصرف عندما كان ذاهبًا لزيارة أحد أصدقائه المدعو حنا خوكاز الأرمني (أمين سرّه)، لكنه علم بالكمين فنجا منه، وصار يضع حراسة مشددة له أثناء تنقلاته.

لكن على الرغم من ذلك، ظل يوسف كرم يعمل على التخفّي لتجنّب الكارثة، إنما عندما شعر بأن ذلك لن يخلص مؤيديه من

المضايقات، قرر جمع أنصاره والتصدي للمتصرف مهما كانت النتائج، وأوعز إليهم بمهاجمة بيت الدين للقضاء على داود باشا.

إلا أن هذا الأخير طلب تدخّل فرنسا في الأمر، فما كان من قنصلها إلا أن أرسل وفدًا إلى كرم الذي كان قد وصل إلى بكفيا، وطلب منه موافاته إلى بكركي للإتفاق على الحل عارضًا عليه حماية بلاده له (فرنسا)، فتم الاجتماع في 17 كانون الثاني 1867، وتقرر في نهايته إعلان حماية فرنسا لكرم بشكل علني على أن يغادر البلاد في اليوم التالي، (هناك من يقول إنه نفي في 31 كانون الثاني)، فسافر عن طريق مرفأ بيروت إلى الجزائر، ومنها إلى فرنسا، لكنه لم يشأ البقاء طويلًا هناك بسبب سوء علاقاته مع وزير خارجيتها، فسافر إلى بلجيكا، وبعد مدة غادرها إلى إيطاليا حيث ظل فيها إلى أن توفي في 7 نيسان 1888، ودفن هناك في قرية قرب نابولي.

غير أن موت يوسف كرم بهذه الطريقة، قد خلق نقمة صامتة لدى مسيحي الشمال تجاه نظام المتصرّفية بشكل عام. وبعد أن صفا الجو للمتصرف بدأ يفكّر بتوسيع رقعة المتصرفية لتشمل بيروت وطرابلس وصيدا ووادي التيم والبقاع وبعلبك، وهذا ما أزعج السلطنة، فاستدعته إلى استنبول، فسافر في حزيران 1868، وعندما وصلها أوعز إليه فؤاد باشا الذي أصبح في منصب الصدارة العظمى – بغية إيقاعه في الشرك – أن يتمسك بمطالبه، ويربط استقالته بها في حال عدم تنفيذها، فانطلت عليه الحيلة، ووافق السلطان على استقالته فورًا. يشار إلى أن المتصرف كان قد لاقى معارضة ضمنية من رجال الإقطاع، وخاصة الدروز بسبب فداحة الضرائب التي فرضها عليهم.

– الخاتمة

لقد استعرضت هذه الدراسة محطات بارزة وأساسية من تاريخ لبنان الحديث والمعاصر، وبينت مظاهر الديمقراطية والحرية التي مارسها اللبنانيون بشكل عفوي دون أن يطلعوا على مضمونها القانوني والدستوري، فشكّل المجتمع اللبناني على مدى بضعة قرون، ظاهرة مميزة في تاريخ لبنان عامة وتاريخ الجبل خاصة، حيث عاشوا بشكل عام في أجواء الأمن والآمان، والحرية، وشكّلوا نموذجًا عن العيش المشترك، الذي لم تصل إليه أية ولاية أو مقاطعة عربية في ظل الولاة العثمانيين.

نأمل أن تكون هذه الدراسة قد فتحت مجالًا أمام الباحثين للتعمق في مضامينها، وسبر أغوارها وذلك خدمة للتاريخ والحقيقة التاريخية.

وأخيرًا، نأمل بأن تظل نعمة الحرية والديمقراطية ترفرف فوق وطن الأرز، وأن يستفيد اللبناني حاليًا من هذه المظاهر الديمقراطية لوضع أسس وطن نفتخر به ونعتزّ به على الدوام.

***

– الهوامش:

• **أستاذة جامعية وباحثة في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر.**

• **عنوان البحث باللغة الفرنسية:**
Les mouvements ruraux au Liban (1820-1859)

[1] عبد الله سعيد، "تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية، نموذج المتن الأعلى، دار المدى، بيروت 1916 – طنوس الشدياق، "أخبار الأعيان في جبل لبنان"، الجزء 2، ص 384 – 385.

[2] عباس أبو صالح، التاريخ السياسي...، ص 194- عبدالله سعيد، تطوّر الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية، دار المدى، بيروت، 1986- طنوس الشدياق، الجزء 2، ص 384، 385، 387.

Adel, Ismail, Documents… Tome 4 page 256.

[3] المطران يوسف الدبس، الجزء 8 ص 614-617. حيدر شهاب الجزء الثالث، ص 684-693.

[4] المرجع نفسه، 614-617. حيدر شهاب، الجزء الثالث، ص 684-693.

[5] رستم باز، ص 31-35

[6] هنري غيز، ترجمة مارون عبود، ص 183، 187، 320، الجزء الثاني.

[7] أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.

[8] يوسف، مزهر، الجزء الأول، ص 494.

[9] أسد رستم، الجزء الثاني، ص 130-135.

[10] أسد رستم، الجزء الثاني، ص 134-135.

[11] أسد رستم، الجزء الثاني، ص. 206. رستم باز، ص 35 – 37.

Ferdinand Perrier, Page 388 – 393.

Achille Laurent Page 189

التقريران المرسلان إلى الخارجية الفرنسية في 21 حزيران و17 تموز 1840

[12] ص 116 – 110.

[13] أنطوان عقيقي، ص 79-84. فيليب حتي، ص 530. كمال الصليبي، 119 – 123.

[14] وبغية التعمق في دراسة هذه الحركة بكل ابعادها السياسية والاجتماعية والإقطاعية، بالاضافة الى التدخلات الخارجية، الاطلاع على كتاب: "لبنان من الإمارة الى المتصرفية"، تأليف الدكتور مارون رعد، والصادر عن دار نظير عبود، الكسليك 1994.

[15] فيليب حتي، ص 530-532، اسكندر ابيكاريوس، كتاب نوادر الزمان في ملاحم جبل لبنان 1860، ص 31-32 (مخطوطة في الجامعة الاميركية). كمال الصليبي ص 128-141.

[16] أنطوان عقيقي، ص 86-87، 106-107.

[17] الشيخ اسعد جرمانوس، النهار العربي، العدد 618، (13- 19 آذار 1989) ص 63، والعدد 619 (20-26 آذار 1989) ص 56.

[18] يوسف خطار أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص 113-131.

[19] كمال الصليبي، ص 141-147.

***

– مكتبة البحث

– أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية (التقريران المرسلان إلى الخارجية الفرنسية في 21 حزيران و17 تموز 1840)

– أسد رستم: بلاد الشام في عصر محمد علي باشا، المكتبة البوليسية، لبنان، ط1. (مجموعة الدكتور أسد رستم)

– أسعد جرمانوس (الشيخ)، النهار العربي، العدد 618، (13-19 آذار 1989) ص 63، والعدد 619 (20-26 آذار 1989) ص 56.

– اسكندر ابيكاريوس: كتاب نوادر الزمان في ملاحم جبل لبنان 1860، (مخطوطة في الجامعة الاميركية).

– أنطوان ضاهر عقيقي: ثورة وفتنة في لبنان (صفحات مجهولة من تاريخ جبل لبنان من 1841 – 1873)، نشر يوسف إبراهيم يزبك، بيروت 1939

– بشارة الخوري: حقائق لبنانية، (3 مجلدات)، منشورات أوراق لبنانية، 1960

– جواد بولس: تاريخ لبنان، نقله إلى العربية جورج حاج، راجعه يوسف الحوراني، دار النهار للنشر، بيروت 1972

– حيدر أحمد الشهابي (الأمير): لبنان في عهد الأمراء الشهابيين: وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، لبنان في عهد الأمير بشير الثاني، عني بضبطه ونشره وتعليق حواشيه ووضع مقدمته وفهارسه أسد رستم، فؤاد إفرام البستاني. منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، لبنان 1969

– رستم باز، "مذكرات رستم باز"، حقق نصها ونشرها مع مقدمة وحواشٍ وفهارس فؤاد إفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، لبنان 1955

- وزارة الأنباء اللبنانية، قضية الحزب القومي، بيروت 1949
- طنوس الشدياق، "أخبار الأعيان في جبل لبنان"، الجزء 2، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد إفرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، لبنان 1970
- عباس أبو صالح، تاريخ الموحدون الدروز السياسي في المشرق العربي، بالاشتراك مع سامي مكارم، منشورات المجلس الدرزي للبحوث والانماء، د. ت.
- عبد الله بن الحسين: "مذكراتي"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 1989
- عبد الله سعيد، تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية، قدم له: مسعود ضاهر، دار المدى، بيروت 1986
- فيليب حتي، لبنان في التاريخ: منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة أنيس فريحة، مراجعة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت 1959
- الكتاب الأردني الأبيض، سوريا الكبرى، عمان 1947
- كمال الصليبي: تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت 1991، ط7.
- هنري غيز، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن، ترجمة مارون عبود، (الجزء الثاني)،
- يوسف الدبس (المطران)، كتاب تاريخ سورية، الجزء 8، المطبعة العمومية، بيروت 1905
- يوسف خطار أبو شقرا، الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية، لا. د.، لبنان، 1951
- يوسف سالم، 50 سنة مع الناس، ط2، دار النهار، بيروت، 1998
- يوسف، مزهر، تاريخ لبنان العام، الجزء الأول، د. ت.
- Adel Ismail: Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban, Editions Des oeuvres, Beyrouth 1978, Tome 4

***

زعماء تركوا بصماتهم في التاريخ



الرئيس جمال عبد الناصر - فؤاد شهاب